عكس المعنى اللغوي وذكر بعضهم وجها للمناسبة بانه كما ان اللف المقصود في القطن متاخر عن بذره كذلك المثنى
لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتفسير المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوسيع
من قبيل اللف بعد الندف قوله بانهما معطوف على الاول الخ انه لا حاجة اليه بعد قوله نفسر باسمين بل
قوله حتى يشيب ابن ادم لم يقل بقوله عليه السلام لان بين الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم
ونشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنان حب المال
وطول العمر وكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث نقل بالمعنى قوله اي حياء منا الخ ان الحياء مفرد فيلمعي
ان يقول اي حيمتنا قوله فهو اعم من الافعال الخ فوجودهما في قوله تعالى وهل يجازى الا الكفور ووجود الافعال بدونه
في قوله الذي لم يثقب وبالعكس في قوله تعالى افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فان قوله كل نفس ذائقة الموت
تذييل لقوله افان مت فهم الخالدون الاية لكنه ليس ختما للكلام والافعال اعم من التذييل من جهتين واخص
من جهة هذا اذا لم يخص الافعال بالشعر وان خص به فمادة الاجتماع ليست هي الاية بل قول الشاعر
وليست بمستبق اخا البيت وح يكون اعمية كل منهما واخصيته من الاخر من وجهين هذا وحكى ان الله تعالى
ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وح يكون اعمية الافعال منه من ثلثة اوجه قوله ذلك الجزاء
المخصوص هو ارسال سيل العرم عليهم قوله فهو من الضرب الثاني وكون قوله جزيناهم بما كفروا قرينة
على ان المراد هل يعاقب لا ينافي استقلال الجملة الثانية قوله حال عن اخا في الشرح وهذا احسن من ان يكون صفة
اخا وذلك لانه على تقدير الوصفية يكون الاخ مقيدا وعلى هذا يحتمل ان يوجد اخ ليس بمستبق فلا يكون قوله اي الرجال المهذبة
مناسبا قوله او عن المخاطب في لست يحتمل ان يكون من ضمير المخاطب المستتر في قوله مستبق قوله وهو
ان يوتى الخ فهو اعم من الافعال من جهة ان يكون في ختم الكلام وغيره واخص من جهة انه لا يكون الا لدفع ايهام خلاف المقصود
بخلاف الافعال واما التسمية بينه وبين التذييل فالظ انها المباينة لانه يجب ان يكون الاحتراس لدفع ايهام خلاف المقصود
ويجب ان يكون التذييل للتاكيد الا ان يجوز كون الشيء موكدا ودافعا لايهام خلاف المقصود فيكون التسمية بينهما
انه عموما من وجه قلت الظ الجواز الا ترى انهم قالوا في التاكيد انه يكون لدفع توهم التجوز ونحوه
قوله فلما كان المطر الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به
الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يستبعد السقي
الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء
بذكر السقي بكون التقدير قبل التكميل محل تامل وان قيل تبادر سبب خراب الديار لها هنا ليس لمجرد
ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي
ليس فيه رعد ولا برق قيل واقله ثلث النهار او ثلث الليل واجيب بان تقدم قوله غير مفسدها على قوله
ودعة تهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ويجوز ان يقصد الخ الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار
التضمين والثاني باعتبار ان التذييل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في المتذلل فلا حاجة
الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وهو ان يوتى في كلام لا يوهم الخ فهو اعم من الافعال من جهة انه

لا يجب ان يكون في اخر الكلام او في اخر البيت واخص من جهة انه يجب ان يكون فضلة وان يكون لنكتة
سواء دفع الايهام ومباين للتكميل وكذا التذييل لما يجيء ان شاء الله من ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون
لها محل من الاعراب قوله كلام المص في الايضاح حيث مثل التتميم بقوله لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
والظ انه لا يتم المعنى مردود بما تحبون فان الانفاق يتعدى كذا قيل قوله بعد من الفعل اي سبحه وانزهه عن كل نقيصة
قوله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير الخ لا يخفى انه بهذا التفسير يشمل بعض صور الافعال ايضا وهو ما يكون
جملة لا محل لها من الاعراب لا يقال هذه الصور من الافعال اما داخلة في التذييل او في بعض صور التكميل الداخل في
هذا التفسير لانا نقول يجوز ان يكون الافعال جملة لا محل لها من الاعراب لا للتاكيد ولا لدفع ايهام خلاف
المقصود كما في قول الخنساء ولا شك ان هذه الصور من الافعال لا تدخل في التذييل ولا في بعض صور التكميل
قوله فان التكميل قد يكون بجملة كقوله وما مات منا سيد حتف انفه ولا طل منا حيث كان قتيل
فان قوله ولا طل منا تكميل لقوله وما مات منا قوله فقد يكون ذات اعراب كما اذا قلت قلت له
ما مات منا احد حتف انفه ولا طل منا قتيل قوله وبعض صور التكميل ذكره هاهنا وان كان بالتفسير الاول
انه يشمل بعض صور التكميل لان من ما يشمله بهذا التفسير وما يشمله بالاول عموما من وجه وانما لم يقل
بعض صور التذييل وهو ما يكون في اثناء الكلام او من كلامين مثلين لان شموله متحقق على التفسير الاول
فلا خصوصية لهذا التفسير قوله وبلغتها فيه موهم انه للدعاء على العبد وح بالصورة الحالية
يضعف فيما سمعه ويحتاج الى ترجمان قوله في نفس البلاغة لما عرفت من ان الاحتراز عن التعقيد
المعنوي مرجع للبلاغة وهو انما يحصل بهذا العلم قوله وهو علم الخ قد سبق في مفتتح علم المعاني
ما ينفع في هذا المقام فتذكر قوله الواحد قال في الشرح تقييد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد
معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن من البيان في شيء
قوله اي المدلول عليه بكلام مطابق الخ لا يخفى ان دلالة لفظ المعنى على هذا غير واضحة ثم انه انما اعتبر
التركيب لانهم لم يجوزوا كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية على ما هو المشهور
وان كان الحق خلافه كذا قيل وانت خبير بان الدليل لو تم انما يفيد اعتبار التركيب لا اعتبار الكلام
الذي هو اخص واما اعتبار رعاية المطابقة فلان علم البيان باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب
لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها ولهذا قيل علم البيان من المعاني بمنزلة الشعبة
من الدوحة والمركب من المفرد وتحقيقه ان علم البيان اعتبر فيه مع الاصابة في دلالة ذلك الكلام
على خواص الاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والخفاء على ما ينبغي اي اعتبر فيه هذه الاصابة مفروضة
بتلك الاصابة كذا قيل والظ ان ابقاء المعنى على عمومه اولى وانه لا يعرف هذا العلم الا التشبيه
والمجاز والكناية مع قطع النظر عن كونها في كلام مطابق او غير مطابق نعم ذلك شرط
البلاغة وان احتيج الى ذلك فينبغي ان يقال بكلام مطابق لمقتضى الحال فان المطابق لمقتضى الحال لا يكون بليغا
بدون الفصاحة كما مر اللهم الا على ما هو ظاهر كلام السكاكي من عدم اشتراط الفصاحة في البلاغة قوله
في وضوح الدلالة من اضافة المصدر الى الفاعل ووصفها بالوضوح مع انه صفة للمدلول وصف لها بوصف متعلقها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)